

Distr.: General
23 April 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

عولمة محورها التنمية: نحو تحقيق نمو وتنمية شاملين ومستدامين

حدث سابق لانعقاد مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر: الحوار السياساتي - إعادة تحديد دور الحكومة في التجارة الدولية في المستقبل

٢٦-٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢، قصر الأمم، جنيف

ملخص الرئيس

أولاً - مواضيع المناقشة الأربعة

- ١- ضم الحوار السياساتي بشأن موضوع "إعادة تحديد دور الحكومة في التجارة الدولية في المستقبل" مجموعة كبيرة من الخبراء مختلفي المشارب الذين يمثلون طائفة عريضة من أصحاب المصلحة وقادة الرأي (راسمو السياسات، ورجال الأعمال والأكاديميون والمجتمع المدني) من أجل بحث التحديات المتصلة بسرعة تغير المشهد التجاري. وكان هذا الاجتماع مفتوحاً وكان الغرض منه الاستطلاع والتداول، وليس التوصل إلى أي استنتاجات متفق عليها.
- ٢- وعلى الرغم من التنوع الكبير في الآراء المتعلقة بالمواضيع المطروحة والاختلافات الواضحة بين المشاركين والمتحدثين في الجلسة بشأن بعض النقاط، برزت أربعة مواضيع رئيسية. وسيتيح مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر فرصة إضافية لبحث تلك المواضيع ودلالاتها.
- ٣- ويمكن وضع تصور للمواضيع الأربعة وفق تسلسل منطقي بحيث يكون كل موضوع مبنياً على ما قبله. وهذه المواضيع هي: (أ) الطبيعة المتغيرة للتجارة، (ب) الروابط بين

السياسات التجارية والأهداف الأخرى الإنمائية، (ج) الاعتبارات المتعلقة بعمليات رسم السياسات التجارية و(د) التركيز على رسم السياسات التجارية على المستوى الوطني.

ألف- الطبيعة المتغيرة للتجارة

٤- يتعلق الموضوع الأول بالطبيعة المتغيرة لأسلوب إدارة التجارة في الممارسة الحالية ولمفهومها في النظرية الاقتصادية. وشدد عدة مشاركين على أن مفاهيم التجارة ونماذجها التي كانت صالحة قبل عشر سنوات قد عفا عليها الزمن بالفعل، ويُعزى ذلك بصورة رئيسية، إلى تطور سلاسل الإمداد العالمية. فبدلاً من إنتاج وتبادل المنتجات تامة الصنع مصنعة بالكامل في بلد واحد، باتت سلسلة الإمداد النمطية لا تقتصر على تجارة السلع وحسب بل تشمل أيضاً التجارة في الخدمات والمهام والعمليات. ففيما يتعلق بالمصنوعات على سبيل المثال، تمثل تجارة المكونات والمنتجات الوسيطة أكثر من نصف حجم التجارة العالمية. حتى أن سلعاً استهلاكية تبدو بسيطة قد تكون الناتج النهائي لعمليات عديدة تجري في بلدان مختلفة كثيرة. وقد عمق ذلك من الترابط الاقتصادي فيما بين الشركات والبلدان، وزاد من المخاطر والمكاسب الناشئة عن العولمة، وجعل عملية رسم السياسات التجارية تتحول من تنظيم الواردات والصادرات لتتجه أكثر إلى تعزيز القدرة التنافسية وتنويع الصادرات في ظل اقتصاد عالمي، رغم أنه ما تزال هناك حاجة لمعالجة قضايا سياسات التجارة "القديمة" كالتعريفات.

باء- الروابط بين السياسات التجارية والأهداف الأخرى الإنمائية

٥- ازدادت الطبيعة المتغيرة للتجارة تعقيداً بفعل اتساع نطاق علاقتها بأهداف سياساتية أخرى. وقد أشار أحد المشاركين إلى أن التجارة كانت تمثل دوماً وسيلة وليس غاية في حد ذاتها. وقد حددت الغاية من التجارة فيما مضى وفق منطق يكاد يكون اقتصادياً بحتاً، ولا سيما فيما يتعلق بدورها في تعزيز الكفاءة والإنتاجية وخلق فرص العمل. ولا تزال الميزة النسبية مفهوماً صلباً وصالحاً، غير أن هناك اعترافاً متزايداً من المجتمع المدني والحكومة - وحتى القطاع الخاص - بأن السياسات التجارية ينبغي أن تشكلها أو تعدلها أهداف أخرى تتعلق بالتنمية والنمو الشامل والحد من الفقر والعدالة والاستدامة وحقوق الإنسان. فتحقيق النمو الشامل على سبيل المثال، يحتاج إلى اتساق في السياسات التجارية بين الأهداف التجارية والسياسات الرامية إلى النهوض بأشد الفئات تأثراً بالمنافسة العالمية - وأقلها تمتعاً بالحماية - (أي الأسر المعيشية المنخفضة الدخل في القطاع غير الرسمي أو القطاعات التي لا تقوم على التبادل التجاري).

جيم - الاعتبارات المتعلقة بعمليات رسم السياسات التجارية

٦- يركز الموضوع الثالث على إجراءات تحديد البلدان لأهدافها في السياسة التجارية والمجالات ذات الصلة. ومن الواضح أن الاعتبارات السابقة تتطلب إقامة توازنات ومفاضلات في مجموعة من المجالات الموضوعية أوسع بكثير مما كان عليه الأمر في السابق. فوضع سياسة تجارية محددة وفق مفاهيم تجارية بحتة تقريباً ومعدلة إلى حد ما لاعتبارات تتعلق بالسياسة الضريبية والخارجية، أمرٌ يمكن أن يتولاه عدد صغير من الهيئات الحكومية استناداً إلى مشورة دائرة محدودة من الجهات الفاعلة في المجال الاقتصادي.

٧- ولدى صياغة السياسات والأهداف الوطنية، ينبغي إبلاغ جميع أصحاب المصلحة ومشاورتهم بشأن السياسة التجارية للبلاد. وشدد العديد من المشاركين على أهمية أن تسعى الحكومات إلى الحصول على عدد أكبر من الآراء في القطاع الخاص والكيان السياسي عامة. واتفقت الآراء على أنه لا وجود لوصفة "موحدة تناسب الجميع" لمشاورة أصحاب المصلحة المتعددين، تصلح للتطبيق في البلدان كافة لا سيما فيما يتعلق بالكيفية التي ينبغي أن تُقيّم بها الحكومة مساهمات أصحاب المصلحة بشكل ملائم لدى وضع السياسات والتفاوض بشأن الأهداف.

دال - التركيز على رسم السياسات التجارية على المستوى الوطني

٨- يتعلق الموضوع الرابع بتحديد ما إذا كان رسم السياسات التجارية في محافل متعددة سيؤثر في السياسة التجارية على المستوى الوطني. وقد ألمح عدة مشاركين إلى أن راسمي السياسات يكون لديهم في الغالب تصور ضيق للسياسة التجارية يحرصها في التفاوض بشأن الاتفاقات المعتمدة على المستوى المتعدد الأطراف وتنفيذها والفصل فيها. وأشار إلى أن بعض المسائل المطروحة للتفاوض على المستوى المتعدد الأطراف تعتبر أدوات مفيدة للمساومة في المفاوضات المتعلقة بمسائل أخرى، وهو ما يجعل جدول الأعمال التفاوض بشأنه فيما يتعلق بتلك المسائل منفصلاً تماماً عن المصالح الاقتصادية الحقيقية على المستوى الوطني.

٩- وبالإضافة إلى الإشارات الواضحة إلى جمود المفاوضات في منظمة التجارة العالمية، وإلى التفاوض الذي يجري بشأن اتفاقات شتى على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعدد الأطراف، اتفق العديد من المشاركين على أن رسم السياسات التجارية هي ممارسة وطنية في المقام الأول. وعلاوة على ذلك، لا تقتصر عملية رسم السياسات على سن القوانين واللوائح. فإلى جانب الإجراءات الحكومية، تتطلب البيئة التجارية الجديدة من الشركات وغيرها من الجهات الفاعلة الاضطلاع بدور نشيط وحلاق.

ثانياً - دور الحكومة في التجارة الدولية في المستقبل

١٠ - اتفق معظم المشاركين في المناقشة على أهمية كل موضوع من المواضيع التي تم بحثها أعلاه، لكن البعض كانت لهم آراء مختلفة - وقاطعة أحياناً - بشأن أفضل حزمة سياسات ينبغي وضعها.

١١ - وأعرب البعض عن آراء تتعلق بالاقتصادات المفتوحة والكفاءة. وقالوا إن الطبيعة المعقدة لسلاسل الإمداد العالمية الحالية تُحتم على الحكومة أن تمهد السبيل أمام الشركات للتجارة بمزيد من الكفاءة. وبالتالي، فإن مفتاح النجاح لا يكمن في العزلة عن اقتصاد عالمي متكامل أكثر من أي وقت مضى. ورأى آخرون، استناداً إلى المسائل المشمولة بالموضوع الثاني، أن العديد من البلدان النامية لا تزال تعتمد على تصدير محصول واحد، وأن البلدان المنخفضة الدخل بحاجة إلى أن تؤدي حكوماتها دوراً فعالاً في التوجيه إلى جانب التركيز في السياسة الصناعية على رفع القدرة الإنتاجية للبلد. وبحث آخرون عن السبل التي تتيح للحكومة إقامة توازن بين الأهداف التجارية والأهداف الأخرى المرتبطة بالتجارة والعولمة، واستعرضوا كيفية استخدام السياسات العامة استخداماً يسمح بزيادة فوائد السوق المفتوحة وتخفيف تكاليفها.

١٢ - ورغم هذه الاختلافات في الرأي، أعرب العديد من المشاركين في محفل السياسات عن تقديرهم لمناقشة المسائل بصدق وصراحة. وقال بعضهم إن فحوى المناقشة وتنوع الآراء التي أعرب عنها وحيوية النقاش كانت نقيضاً لما خبروه فيما مضى من اجتماعات حول نفس الموضوع. وأشار كثيرون إلى أن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه القضايا سيبقى أمراً بعيد المنال بلا شك، غير أن إجراء مناقشات بهذا القدر من الانفتاح والصراحة والثراء من شأنه أن يحسن من عمليات رسم السياسات على المستويين الوطني والدولي. وللاونكتاد دور رئيسي في حفز هذه المناقشات.